جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الفكر السياسي القديم والوسيط
المرحلة الثانية
أستاذ المادة: أ.م.د. مؤيد جبير محمود

كتاب القونين

هو نتاج شيخوخة افلاطون ويحتمل ان يكون نشره بعد وفاته من قبل أحد تلامذته. وقد هدته خبرته الى تحويل مجتمعه السياسي الى القوانين بدلا من الفيلسوف الحاكم، ولكن هذا لايعني بأنه قد تخلى عن نظريته في كتابه الجمهورية.

أولا: مدينة القوانين : أعاد افلاطون ترتيب مدينته على أسس جديدة مغايرة لتلك الأسس التي قامت عليها مدينة الجمهورية.

ومن تصوير الدولة المثالية تعدى افلاطون في وصفه الى تقديم التصور الأفضل بالنسبة لتلك الدول التي يمكن ايجادها بالفعل وفي نطاق الحياة الواقعية. ودولة القوانين بالنسبة الى الدولة المثالية شر لابد منه، ومبرره في ذلك أنه طالما لايوجد من يمكنه السمو والرفعة على الفكر، ولايوجد شخص له من الموهبة الطبيعية للقيام بأعباء الحكم كسيد مطلق دون أن ينساق مع الاهواء ، فلندع الامر اذن للقانون، لنترضي بالعقل الذي يجيء به القانون قانون الدولة.

المظاهر العامة للتحول الفكري الذي طرأ على افكار إفلاطون في هذا الكتاب:

١-اقتنع بوجوب توسيع قاعدة المجتمع السياسي، وعدم قصره على فئة معينة من المواطنين، فطالب باشراك جميع المواطنين في إدارة شؤون المدينة، وبالتالي اعطائهم قدرا كافيا من التعليم يؤهلم لتفهم قوانين المدينة ومعرفة أصولها.

٢-أقر افلاطون أن الشيوعية هي النظام الأمثل ولكنها مع ذلك أسمى من ان يستطيع البشر تحقيقها، وبناء على ذلك نراه يتخلى بسبب الضعف الانساني عنها ويدعو الى قيام الملكية الخاصة والاسرة.

٣-جعل افلاطون المواهب الطبيعية والاستعداد الشخصي المعيار الاساسي للتمييز بين موطني الجمهورية وأقر الفصل المطلق بين الطبقة الدنيا وبين طبقتي الحكام

والحاربين بحيث لا سبيل للانتقال الى احدى الطبقتين الاخريين. في حين جعل في كتاب القوانين الثروة هي اساس التقسيم الطبقي، فهناط اربع طبقات تتفاوت بالثروة، وهناك امكانية انتقال الثروة من طبقة الى أخرى.

٤- أحدث تغييرات عدة على المناهج الدراسية والتعليم، واولاها عناية كبيرة في التنظيم، وأضطر وبالنظر الى ان الدولة لم تعد مؤسسة تعليمية، الى الاهتمام في تنسيق نظام التعليم مع سائر النظم الاخرى.وعلى خلاف نظرية التعليم في الجمهورية التي كانت عامة أصبحت نظرية التعليم خاصة بمعاهد التعليم في كتابه القوانين.

كيف تصور مدينة القوانين؟

تصور افلاطون مدينة القوانين ، مدينة تضم خمسة آلاف واربعين مواطنا، موقعها يجب أن يكون بعيدا عن الساحل لان الموقع البحري يفسد الدولة. ويجب ان يكون مجتمع الدولة زراعيا مكتفيا ذاتيا، والسبب؟ لأن الزراعة على عكس التجارة لاينتج عنها الا بصعوبة الثروة الكبيرة التي تحول عقول وطاقات المواطنين عن الشؤون المدنية.

نظام الحكم في مدينة القوانين:

يقوم نظام الحكم في مدينة القوانين على الدستور المختلط، والنظام المختلط هو :" النظام الذي يجمع في إطاره بين عناصر ومبادئ مستقاة من انظمة واتجاهات متباينة بصورة تحقق الانسجام والتوازن بين القوى المتعارضة وتجعل كل منها بمثابة صمام الامان للأخرى، وتعد هذه الفكرة الأساس التي تقوم عليه، فيما بعد الفصل بين السلطات. وقد بنى هذا النظام على اساس الدمج بين عناصر من النظام الملكي مع عناصر أخرى من النظام الديمقراطي. والسبيل الى تحقيق هذا التوازن فهو (كفالة قدر من الحرية في النظام الملكي، أو تقرير مزيد من السلطة في النظام الديمقراطي).

إن إقرار إفلاطون ولو بشكل محدود بمبدا الديمقراطية وتسليمه بأن موافقة الشعب الى جانب توافر المعرفة في الحاكم هما اساس الحكم يعتبر مرحلة جديدة في تطور فكره. إذ أنه لم يعد من أنصار الحكم المطلق (حكم الفيلسوف) كما كان في كتاب الجمهورية.

الهيئات الرئيسة في مدينة القوانين:

١- المتمر العام:

هو بمثابة السلطة التشريعية وتشترك فيه، عادة، طبقات المواطنين الاربع ويكون حضور جلسات هذا المتمر اجباريا بالنسبة للطبقيت الاغنى، وتفرض غرامة على أؤلئك الذي لايواظبون على حضورها من اعضاء هاتين الطبقتين.

٢-المجلس

هو بمثابة الهيئة التنفيذية ويضم في عضويته ثلثمائة وستين عضوا بمعدل تسعين عضوا عن كل طبقة.

٣- القضاة او الحكام:

ولهم اكثر من هيئة فهنالك:

اولا : هيئة حراس القوانين المكونة من ٣٧ شخصا.، وتقوم بمهمة ضمان سلامة تطبيق القوانين وحفظ الجداول الانتخابة.

ثانيا: مجلس الحفاظ على الدستور والقوانين الاساسية للمدينة.

ثالثا: القضاة الموكول لهم مهمة الفصل في القضايا الجنائية والمدنية ويختارون عن طريق القرعة.

وأخيرا فأن افلاطون قد تطلبه منه انشاء نظرية جديدة للمعرفة لكي يفسح المجال أمام التجربة والعرف بشكل كاف. وقد اعتمد افلاطون في القوانين على التحليل الدقيق للنظم والقوانين الواقعية، واوصى بربط مثل هذه الدراسات بالتاريخ. كما انه أثار أيضا مبدا التوازن بين السلطات باعتباره وسيلة صالحة لتكوين دولة دستورية.

المصادر:

١-غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

٢-عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض، ط١،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥.

٣- ليو شتراوس، جوزيف كروسبي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج١، ترجمة محمود احمد سيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤- فرانسو شاتليه، تاريخ الايديولجيات، ج١، ترجمة انطون حمصي، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٧.

٥- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ط٢، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.